المؤسسة الوطنية: انتاج ليبيا تراجع إلى 135745 برميل في اليوم

أسعار النفط تهبط 1 بالمئة مع استمرار القلق من كورونا

تراجعت أسعار النفط أكثر من واحد بالمئة أمس الثلاثاء، مقتدية بخسائر أسواق المال بفعل استمرار بواعث القلق حيال الأثر الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا في الصين وتداعياته بالنسبة للطلب على الخام.

وبحلول الساعة 0746 بتوقيت جرينتش، كان خام برنت عند 56.88 دولار للبرميل، منخفضا 79 سنتا بما يعادل 1.4 بالمئة، في حين نزل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 57 سنتا أو 1.1 بالمئة ليسجل 51.48 دولار للبرميل.

وقال إدوارد مويا محلل السوق في أواندا "أسعار النفط مازالت مُرهَقة إذ ربما كان متعاملو الطاقة مغرقين في تفاؤلهم حيال أثر فيروس كورونا على الطلب، إلى جانب تلاشي التفاؤل بأن تتفق أوبك+ على تعميق تخفيضات الإنتاج في مارس.

"التفاؤل بأن الصين ستشهد عودة أوضاع السفر والتجارة إلى طبيعتها خلال الربع القادم ربما لم يكن في محله... بقية العالم يتوخى الحذر على صعيد المخاوف من تفشي الفيروس وهو ما ليس في صالح توقعات الطلب على الخام."

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن انتاج النفط في البلد الواقع في شمال أفريقيا تراجع إلى 135 ألفا و745 برميلا في اليوم.

وقال البيان إن اجمالي الخسائر الناتجة عن إغلاقات حقول وموانئ وخطوط أنابيب النفط تجاوزت 1.6 مليار دولار.

وهبط انتاج النفط في ليبيا بشكل حاد منذ الثامن عشر من يناير كانون الثاني بسبب قيام مجموعات موالية للقائد العسكري خليفة حفتر الذي مقره شرق ليبيا بإغلاق موانئ وحقول نفطية.

وجددت المؤسسة دعواتها إلى إنهاء "الإقفالات غير المسؤولة والمخالفة للقانون لمنشآتها والسماح لها باستئناف عمليات الانتاج فورا".

السعودية: تدشين بنك «الصادرات» بـ30 مليار ريال خلال أيام

بندر الخريف

كشف بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية، عن إطلاق بنك الصادرات قريبا برأسمال 30 مليار ريال خلال الأيام المقبلة، ليكون داعما للقطاع الصناعي الذي تعول عليه الدولة في التنمية، مضيفا أنه من خلال بنك الصادرات سيتم إطلاق التجمعات الصناعية المختلفة كمفهوم يتم من خلاله بناء أفكار صناعية والعمل على تقريب المصانع العاملة في نشاط واحد.

وأوضح الخريف أن قطاعي الصناعة والتعدين من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعول عليها المملكة في التنوع الاقتصادي، لذلك جاء فصل قطاع الصناعة والتعدين وجعلها وزارة مستقلة ليؤكد الجدية في توفير فريق عمل يختص بدعم هذين القطاعين لتنويع مصادر الدخل وإحداث تغيير حقيقي في نوعية التنمية المستهدفة، وفقا لما نقلته "الاقتصادية".

وأشار إلى أن دور الوزارة هو إكمال هذه المسيرة من خلال المحافظة على المكتسبات وزيادة القيمة المضافة واستغلال الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن، إضافة إلى إدخال التقنيات الحديثة ومساعدة المستثمرين لتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

وأوضح أن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، تعد خيارا مناسبا للمملكة لعدة عوامل، منها أن التركيبة السكانية السعودية تعتمد على فئة الشباب، وهي ثروة حقيقية، إضافة إلى حرص الدولة على إيجاد ممكنات يستطيع المستثمر من خلالها أن يتبنى هذه التقنيات لتطوير نشاطه، عادّاً إياها من أكثر المسارات التي تحقق فيها المملكة التقدم ابتداء من الوزارة إلى الهيئات التابعة لها، مثل هيئة الصادرات، وهيئة مدن، والهيئة الملكية للجبيل وينبع وغيرها.

وتطرق الوزير إلى برنامج "ندلب" الخاص بالصناعة والخدمات اللوجستية، الذي يعد من أكبر البرامج التي أطلقت ويستهدف توحيد جهود القطاعات التي يخدمها البرنامج وهي الصناعة والتعدين والطاقة والقطاع اللوجستي.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل من خلال منظومة متكاملة سواء الوزارة كمشرع ورسم السياسيات العامة للدولة في هذا القطاع، أو الهيئات الأخرى كالهيئة الملكية في الجبيل وينبع، و"مدن"، وهيئة الصادرات السعودية، والتجمعات الصناعية، مشيرا إلى أن كل هذه الهيئات تساعد القطاع الصناعي في تحقيق نمو للاقتصاد.

وعلى هامش إطلاق مبادرة "تجسير"، عقد وزير الصناعة والثروة المعدنية لقاء مفتوحا مع الصناعيين ورجال الأعمال في المنطقة، قدم خلاله رؤية الوزارة للنهوض بقطاعي الصناعة والتعدين، وتحدث أن هناك ملفات مهمة توليها الدولة اهتماما كبيرا وهي المحتوى المحلي، العمل، الصادرات، الطاقة، والصناعة، فضلا عن المبادرات التي تبنتها الوزارة لدعم التنمية الاقتصادية في المملكة، مطالبا الصناعيين بأهمية تصميم الحلول للتحديات التي تواجه قطاع الصناعة.

يبدأ محادثات مع لبنان غداً الخميس

«البنك الدولي»: نصف مليار دولار للكهرباء في بيروت

أكد فريد بلحاج – نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – أن المحادثات جارية مع الحكومة اللبنانية الجديدة لإعادة توجيه المليار دولار التي هي في عهدة الحكومة إلى قطاعات أخرى هي بحاجة إليها اليوم.

وأشار بلحاج في حديث لـ"العربية" إلى أن أهم الإصلاحات المطلوبة في لبنان تشمل قطاع الكهرباء، الذي يمكن توجيه نصف المبلغ هذا إليه مشدداً على ضرورة إشراك الجهات المانحة الأخرى في دعم لبنان.

وأضاف "مستعدون لدعم لبنان، لكن عليه أن يدعم نفسه لجذب الجهات المانحة، وأن تطبيق الإصلاحات سيشجع الجهات المانحة على دعم لبنان. الإصلاحات السريعة مطلوبة في الكهرباء والاتصالات والتغطية الاجتماعية، وأن التفاعل الإيجابي مع صندوق النقد سيعيد الثقة للجهات المانحة والأسواق".

وقال مصدر مطلع إن فريقا من خبراء صندوق النقد الدولي سيبدأ مشاورات مع الحكومة اللبنانية في بيروت يوم الخميس، وذلك في الوقت الذي يسعى فيه البلد المثقل بالديون إلى مساعدة من الصندوق في التعامل مع أزمة مالية كبيرة. وطلب لبنان رسميا مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي. من جهته، أوضح الصندوق أن لبنان طلب مشورة لمساعدته في تنفيذ إصلاحات لاستعادة الاستقرار والنمو، وأنه لم يطلب أي مساعدة مالية.

فريد بلحاج

ولم يكشف المصدر عن مزيد من التفاصيل بشأن زيارة فريق خبراء الصندوق.

يذكر أن الأزمة المالية الأسوأ من أي مما تحمله لبنان في سنوات حربه الأهلية بين عامي 1975 و1990، قد بلغت أوجها العام الماضي، إذ أدى تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال لأزمة سيولة وتفجرت احتجاجات مناهضة للنخب الحاكمة.

وتفرض البنوك قيودا على سحب الأموال وتمنع التحويلات إلى الخارج وتشهد الليرة اللبنانية تراجعا، فيما ترتفع الأسعار وتقلص الشركات الوظائف أو تخفض الأجور. ويتعين على لبنان البت سريعا في كيفية التعامل مع مدفوعات ديون يقترب موعد استحقاقها بشدة، بما في ذلك سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار تستحق في التاسع من مارس. ويعادل الدين العام في لبنان نحو 150% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، متحدثة في دبي، أمس الأحد، إن لبنان بحاجة لإصلاحات هيكلية عاجلة وعميقة.

وأضافت أن الصندوق سيرسل فريقا فنيا صغيرا "ليعطي توصية تشخيصية بخصوص ما يمكن اتخاذه من إجراءات"، لكن اتخاذ القرارات بيد لبنان.

وحتى مع كون المساعدة التي يطلبها لبنان من صندوق النقد الدولي فنية، أشارت تصريحات نسبت إلى نبيه بري رئيس مجلس النواب (البرلمان) الأسبوع الماضي إلى معارضة البلاد لبرنامج كامل من الصندوق.

وتشير تقديرات البنك الدولي، الذي يتوقع بالفعل ركودا ضئيلا في 2019، بأن الركود سيصبح الآن أكبر.

الإسترليني يتخلى عن بعض مكاسبه بعد قفزة قوية

تخلى الجنيه الإسترليني عن بعض المكاسب التي حققها الأسبوع الماضي على خلفية وضع المستثمرين في الحسبان أوضاعا مالية أكثر تيسيرا تحت قيادة وزير المالية البريطاني الجديد، لكنه ظل فوق مستوى 1.30 دولار بينما لا يزال مضاربون يواصلون شراء العملة البريطانية.

وفي الأسبوع الماضي، شهد الإسترليني أفضل أسابيعه في شهرين بعد اختيار ريشي سوناك لمنصب وزير المالية عندما تنحى سلفه ساجد جاويد على نحو مفاجئ بينما يجري رئيس الوزراء بوريس جونسون تعديلا على مجلس وزرائه.

لكن الجنيه الإسترليني فقد بعضا من تلك القوة، ليجري تداوله على انخفاض 0.27% عند 1.3011 دولار بحلول الساعة 1800 بتوقيت غرينتش، رغم أنه يبقى بعيدا عن المستوى المتدني الذي بلغه مؤخرا عند 1.2873 دولار.

وأمام العملة الأوروبية تراجع الإسترليني 0.3% إلى 83.24 بنس لليورو.

وذكرت صحيفة فايننشال تايمز أن سوناك يستعد لتيسير قواعد المالية العامة في بريطانيا في أول ميزانيته الأولى، إذ إنه يتعرض لضغوط من رئاسة الوزراء لفتح صنابير الإنفاق.

«التجارة العالمية»: توقعات متشائمة أوائل 2020 للاقتصاد العالمي

وضعت منظمة التجارة العالمية توقعات متشائمة لمؤشر التجارة حول العالم خلال الربع الأول من العام الجاري، بسبب تفشي فيروس "كورونا الجديد"، وأثره على حركة التجارة بين القارات الخمس.

وقالت المنظمة في بيان، إن نمو تجارة البضائع العالمية سيبقى ضعيفا في أوائل 2020، وفقا لمقياس تجارة السلع التابع لها، والبالغ 95.5، وأقل من 96.6 المسجل في نوفمبر الماضي، وبعيد عن القيمة الأساسية البالغة 100.

ويوفر مؤشر منظمة التجارة، معلومات حول المسار الحالي لتجارة البضائع العالمية، لكنه لم يتضمن في النسخة الصادرة اليوم تبعات الفيروس، "لكن الأكيد أن كورونا سيضعف آفاق التجارة بشكل أكبر".

و"كورونا" عبارة عن عائلة من الفيروسات، غير أن 6 منها فقط تصيب البشر، والفيروس الجديد هو العضو السابع في هذه العائلة القاتلة؛ وينتشر حاليا في الصين حيث مركز اكتشافه عالميا.

وفي وقت سابق الإثنين، أعلنت السلطات الصينية، ارتفاع حالات الوفاة جراء فيروس كورونا الجديد، إلى 1771، وإصابة 70 ألفا و548 شخصا.

وزاد التقرير: "قراءة المقياس الأخير لا تقدم أي مؤشر على الانتعاش.. في الواقع، قد ينخفض نمو التجارة سنويا في الربع الأول 2020، على الرغم من أن الإحصاءات الرسمية للتأكيد على ذلك لن تتاح إلا في يونيو المقبل". ويعزى الانخفاض منذ نوفمبر الماضي، إلى انخفاضات إضافية في مؤشرات شحن الحاويات (94.8)، والمواد الخام الزراعية (90.9)، فيما مؤشرات طلبات التصدير (98.5) والشحن الجوي (94.6) والمكونات الإلكترونية (92.8) كلها أدنى من خط الأساس.

الاقتصاد الياباني يواجه خطر الركود بعد أسوأ تراجع للناتج في 5 أعوام

قالت الحكومة اليابانية إن اقتصاد البلاد انكمش بمعدل سنوي بلغ 6.3 في المائة خلال الربع الأخير من 2019 بعد زيادة ضريبة الاستهلاك (القيمة المضافة) في البلاد.

وبحسب "الألمانية"، يأتي أكبر انكماش منذ الربع الثاني من (أبريل) إلى (يونيو) من 2014 بعد أن قامت حكومة رئيس الوزراء شينزو آبي بزيادة ضريبة القيمة المضافة من 8 إلى 10 في المائة في أول (أكتوبر) الماضي.

وسجلت اليابان في الفصل الرابع من 2019 أسوأ انخفاض في إجمالي ناتجها الداخلي، الذي تأثر بزيادة الرسوم على الاستهلاك، بحسب "الفرنسية".

ويبدو الركود (بعد فصلين متتاليين من تراجع إجمالي الناتج الداخلي) مرجحا بسبب الانعكاسات، التي ما زال يصعب معرفة حجمها لوباء كورونا.

ومقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي 1.6 في المائة بين (أكتوبر) وكانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي بعدما أدت زيادة رسم القيمة المضافة على معظم السلع والخدمات، إلى الحد من الاستهلاك. وبالوتيرة السنوية، يعادل التراجع في الفصل الرابع من 2019 انخفاضا نسبته 6.3 في المائة في إجمالي الناتج الداخلي، حسبما أوضحت الحكومة.

ولمجمل عام 2019، بلغت نسبة النمو 0.7 في المائة، وهو رقم يمكن أن يخضع للمراجعة في وقت لاحق مثل أرقام الفصل الرابع.

وانخفض استهلاك الأسر المسؤول الرئيس عن التراجع وسجل في نهاية العام الماضي 3 في المائة خلال الفصل. وقام عديد من المستهلكين بشراء الجزء الأكبر من حاجياتهم قبل زيادة رسم القيمة المضافة، لذلك سجل هذا التراجع في وقت لاحق.

وواجه اليابانيون أيضا مرور عدد من الأعاصير العنيفة، التي أدت إلى سقوط قتلى، وأثرت في التجارة، في الوقت نفسه، يشكل فيروس كورونا المستجد تهديدا كبيرا.

جراء الاتفاق الأميركي - الصيني

الصادرات الألمانية مهددة بالتراجع 4.5 مليار دولار

يرى جابريل فيلبرماير رئيس معهد كيل الألماني للاقتصاد العالمي، أن الاتفاق التجاري الذي دخل حيز التنفيذ أخيرا بين الولايات المتحدة والصين يضر "بألمانيا على وجه الخصوص".

وبحسب "الألمانية"، توقع فيلبرماير أن تتسبب الاتفاقات التجارية في تراجع الصادرات الألمانية للصين العام المقبل بمقدار 4.5 مليار دولار، مشيرا إلى أن أكثر القطاعات التي ستشهد تراجعا هي صناعة السيارات والطائرات والآلات. وذكر فيلبرماير أن تقديرات المعهد تشير أيضا إلى أن مزارعي الصويا في البرازيل سيتضررون بصورة أكبر، حيث ستتراجع صادراتهم للصين العام المقبل بمقدار خمسة مليارات دولار. وأشار فيلبرماير إلى أن الصينيين ألزموا أنفسهم في الاتفاق التجاري باستيراد بضائع أمريكية بقيمة نحو 200 مليار يورو، وبالتالي فإنها ستتخلى عن منتجات من دول أخرى كانت تفضل الاستيراد منها.

وقال، "تجلب هذه الاتفاقية من ناحية مساوئ لباقي الشركاء التجاريين للصين، الذين ستحل المنتجات الأمريكية محل منتجاتهم، وسيفقدون نصيبا كبيرا في السوق الصينية".

وبحسب التقديرات، فإن ألمانيا ستكون الأكثر تضررا على المستوى الدولي من الاتفاق الصيني – الأمريكي في قطاع الصناعات التحويلية، ومن المتوقع أن تتراجع صادراتها إلى الصين بحلول عام 2021 بمقدار 4.3 مليار يورو، وذلك في سيناريو يخلو من حرب تجارية ومن هذا الاتفاق التجاري الأولي. وتشير التقديرات إلى أن هذا سيصيب على وجه الخصوص قطاعات الطائرات والسيارات والآلات.

ويرى فيلبرماير أن هذه الاتفاقية مثيرة للقلق من عدة نواح، مضيفا "الولايات المتحدة تستفيد منها على نحو منفَرد، بينما تخسر الصين ودول الطرف الثالث. هذه الاتفاقية تنتهك بوضوح قواعد منظمة التجارة العالمية وتترك عديدا من الأسئلة دون إجابات، مثل ماذا سيحدث إذا لم تف الصين بالتزامات الاستيراد".

جابريل فيلبرماير

مجموعة اليورو: تأثير وباء كورونا على النمو الأوروبي «مؤقت»

توقع رئيس مجموعة اليورو، ماريو سينتانو، أن يكون تأثير انتشار فيروس كورونا المستجد "مؤقتاً" على النمو الأوروبي. وقال سينتانو، عند وصوله إلى بروكسل لحضور اجتماع وزراء مالية دول المجموعة الـ19 "نراقب الوضع ونتوقع تأثيرا مؤقتا".

لكن وزير المال الإيطالي روبرتو غالتييري قال "نلتزم الحذر في تقديراتنا"، مبررا هذا الموقف بعدم معرفة ما إذا كان تأثير الوباء على اقتصاد الصين "سيقتصر على بضعة أعشار من إجمالي الناتج الداخلي" أو سيكون أكبر من ذلك. وأوضح غالتييري أنه في المرحلة الأولى سيكون التأثير محدودا جدا على أوروبا.

وكانت المفوضية الأوروبية رأت في تقديراتها لـ2020 و2021 للنمو الخميس أن الوباء "يمكن أن يؤثر على النشاط" في منطقة اليورو على غرار الشكوك المرتبطة ببريكست والخلافات التجارية. لكن المفوضية أبقت تقديراتها لنمو منطقة اليورو 1.2% في 2020 و2021.

الأسهم الأوروبية تنخفض وتحذير «أبل» ينال من قطاع التكنولوجيا

انخفضت الأسهم الأوروبية أمس الثلاثاء بعدما نال تحذير من أبل بشأن الإيرادات من قطاع التكنولوجيا، بما يبرز تأثير تفشي فيروس كورونا على الطلب والإمدادات عالميا.

وهبط المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.8 بالمئة بحلول الساعة 0803 بتوقيت جرينتش بعدما أغلق على مستوى قياسي مرتفع إثر استحداث الصين إجراءات تحفيز جديدة لتخفيف الأثر الاقتصادي للفيروس.

لكن تحذير أبل من أنها لن تحقق توقعات المبيعات لربع السنة المنتهي في مارس بسبب الفيروس إلى جانب أنباء عن تعاف أقل من المتوقع بمصانع الشركة في الصين قوض التفاؤل سريعا.

ونزلت أسهم أبل المدرجة في فرانكفورت أكثر من ستة بالمئة بينما فقد سهم اس.تي ميكرو–إلكترونيكس أربعة بالمئة وديالوج لأشباه الموصلات 4.9 بالمئة.

وهبط المؤشر داكس الألماني الغني بأسهم شركات التكنولوجيا 0.9 بالمئة، بينما فقد المؤشر الفرعي الأوروبي لقطاع التكنولوجيا 1.5 بالمئة.